



مجلة الإدارة والاقتصاد Journal of Administration & Economics

**Mustansiriyah
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E-ISSN: 2707-1359

الاستثمار في الصكوك الإسلامية: الجدوى الاقتصادية وتحديات الإصدار في العراق

وحيدة جبر خلف

قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - بغداد - العراق

Email: dr_waheda@Uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0003-1947-7661>

علي هادي حميد الكنعاني

قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - واسط - العراق.

Email: kutiraq083@gmail.com, ORCID ID: <https://orcid.org/>

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2024 / 3 / 26

تاريخ قبول البحث: 2024 / 6 / 12

عدد صفحات البحث: 176 - 184

الكلمات المفتاحية:

الصناعة المصرفية الإسلامية ، الصكوك الإسلامية ، تصنيفات الصكوك الإسلامية ، التحديات القانونية لإصدار الصكوك الإسلامية في العراق .

المراسلة:

أسم الباحث: وحيدة جبر خلف

Email:

dr_waheda@Uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية تطوراً متسارعاً وقبولاً تجاوز الحدود الجغرافية للدول الإسلامية إلى دول غربية متطورة مثل بريطانيا وفرنسا ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية لسنة (2008) فقد برزت الصيرفة الإسلامية كبديل حقيقي للصيرفة الوضعية لا سيما فيما يتعلق بإدارة الصكوك وإصدارها باعتبار أن هذه الصكوك الأداة الأسرع نمواً وتطوراً في سوق التمويل الإسلامي. لذا يسعى البحث إلى التعرف على ماهية الصكوك الإسلامية وأنواعها ودورها في تنمية الاقتصاد كما يسلط الضوء على أهم التحديات القانونية التي تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في العراق إذ تعد هذه الصكوك واحدة من أهم الأدوات المالية الإسلامية التي يؤمل أن يكون لها الأثر الكبير في العملية التنموية من خلال إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين من أفراد ومؤسسات ومصارف وغيرها في هذه المشروعات عن طريق الاشتراك في شراء هذه الصكوك كما يمكن لهذه الأداة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أن يكون لها الأثر الواضح في العمل المصرفي الإسلامي في العراق. وقد خلصت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية ذات جدوى اقتصادية في العراق كما توجد جملة من العوامل تؤثر على إصدار تلك الصكوك من أبرزها الأطر القانونية والبيئة التنظيمية والرقابية، والمتطلبات الشرعية وما غيرها.

1. المقدمة

شهدت الأعوام الأخيرة تطوراً ملحوظاً في صناعة الصكوك الإسلامية، و تنامت هذه الصكوك الإسلامية في كثير من بلدان العالم الإسلامية بما فيها البلدان غير الإسلامية، إذ أثبتت الصكوك قدرتها في توفير السيولة المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، كما هو الحال في عدد من البلدان مثل ماليزيا وتركيا وفرنسا وإنجلترا، كما حققت الصكوك في العديد من البلدان العربية مثل البحرين والإمارات نجاحاً كبيراً .

وتعد الصكوك من أهم الأدوات التي تعمل على تعبئة وتنمية المدخرات القومية ووضعها في خدمة الاقتصاد وذلك من خلال المشاركة في نتائج الأعمال تلبية لفئة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين خاصة أولئك الراضين لفكرة الادخار بأسعار فائدة محددة مسبقاً، كونها عملت على تسهيل تدفق الأموال للاستثمارات بالعملة الأجنبية التي يتم استعمال إيراداتها في تمويل المشروعات التنموية، كما تساهم في جلب رؤوس أموال المهاجرين، إلا أن إصدار هذه الصكوك في العراق واجه كثير من التحديات وكان من أهمها التحديات القانونية والتمثلية بعدم وجود تأطير قانوني وشرعي والفني ضمن أسواق المال والاستثمار.

تنبع أهمية البحث من أهمية الصكوك الإسلامية إذ تعد من الأهداف المهمة في الصيرفة الإسلامية، ومن أكثر الوسائل فائدة لإدارة السيولة وتمويل المشاريع بالأموال اللازمة، كما أنها من أهم الأدوات التمويلية الإسلامية الواعدة والتي شهدت انتشاراً ونمواً

واسعاً واستثنائياً في الأعوام الأخيرة فقد باتت الأكثر حظاً لقيادة القطاع المالي العالمي ومن ثم قيادة الاقتصاد العالمي من خلال استقطاب أعداد كبيرة من المستثمرين من مختلف انحاء العالم وليس العالم الإسلامي فحسب. وتتجلى أهداف البحث في التعرف على الجانب المفاهيمي المتعلق بالصكوك الإسلامية وتطوره التاريخي، أنواع، خصائص والإحاطة بأبرز المعوقات والتحديات القانونية التي تواجه إصدار الصكوك الإسلامية في العراق فضلاً عن محاولة تقديم المقترحات التي يمكن من خلالها مجابهة العراق التي تواجهها الصكوك الإسلامية.

وتركزت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية :-

- ما هو واقع صناعة وتداول الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي وما مدى مساهمة هذه الصكوك في تمويل المشاريع التنموية.
- ما تفسير الاقبال المتزايد على صكوك العالمي على الصكوك الإسلامية عالمياً.
- ما هي التحديات القانونية التي تواجه إصدار الصكوك الإسلامية في العراق.

2. ماهية الصكوك الإسلامية وخصائصها

1.2 الصكوك الإسلامية المفهوم والنشأة والتطور التاريخي

1.1.2 مفهوم الصكوك الإسلامية

تعرف الصُّكُوكُ لغةً (جَمْعُ صَكٍّ، والصَّكُّ: الكتابُ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ- وهو الَّذِي يُكْتَبُ لِلْعَهْدَةِ، وكانت الأرزاقُ (المرتباتُ) تُسَمَّى صِكاكاً؛ لأنها كانت تَخْرُجُ مَكْتُوبَةً) [16] والصك بفتح الصاد من صك، جمع صكوك وصكاك، تعني كتاب الإقرار بالمال، والتي تعرف بأنها ورقة ثبوتية تمثل حقاً مالياً لصاحبها [3]

إما اصطلاحاً فتعرف بأنها (وثائقٌ مَالِيَّةٌ مُتساويةُ القيمة، تُمثِّلُ حصصاً شائعةً في مِلْكِيَّةِ أعيانٍ، أو منافعٍ، أو خدماتٍ، أو في مَوْجُودَاتٍ مُشْرُوعٍ مُعَيَّنٍ، أو نشاطٍ استثماريٍّ خاصٍ) [16]

مما تقدم تعرف بالصكوك الإسلامية هي " تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول" [12] ، كما تعرف بأنها " أوراق مالية متساوية القيمة تمثل في الغالب قروضاً بفائدة من مصدرها لحاملها يتم دفعها من العوائد النقدية للأصول المُصكَّكة ولهذا تسمى أوراقاً مالية مدعومة بأصول.

كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (منافع، حقوق، نقود، أو خليط منهما) قائمة فعلاً أو سيتم أنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ بأحكامه [2].

وقد عرف المسلمون قديماً الصكوك على صفة الورقة التي تخرج من ولي الأمر برزق لمستحقه بأن يكتب فيها الإنسان كذا و كذا من طعام وغيره.

وأما تعريف الصكوك عند هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ضوء الاستثمار الإسلامي بأنها: (وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استعمالها فيما صدرت من أجله) [17].

وتعرف أيضاً الصكوك هي: (عملية تحويل الأصول المدرة للدخل إلى صكوك مالية تحمل قيمة تلك الأصول، وتكون الصكوك مفصلة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها، وتحمل خصائص مختلفة بحسب طبيعة الأصول التي تم تصكيكها، وتكون غير قابلة للتداول إذا كان معظم تلك الأصول أعياناً (أصولاً حقيقية) وتكون غير قابلة للتداول إذا غلب عليها النقد، كما تدّر الصكوك عوائد لملاكها مقابل درجات معينة من الخطر لأنها ترتبط بأداء الأصول التي تستند إليها.

ويتضح مما سبق أن الصكوك عقد له مجموعة من الأطراف، ويترتب عنه مجموعة من الحقوق والالتزامات لتلك الأطراف [14].

2.1.2 نشأة الصكوك الإسلامية والتطور التاريخي لها

نشأت فكرة التصكيك وطرأت على ساحة العالم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970م، عندما قامت الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري بإصدار صكوك تستند على القروض المضمونة بالرهن العقاري، وكان الهدف الأساسي من التصكيك هو ربط الديون الأصلية بالأوراق المالية مباشرة من خلال تجميع الديون في شكل محفظة ثم إصدار أوراق مالية مقابل تلك المحفظة مضمونة بضماناتها [8].

وهذه التجربة نمت بشكل كبير وفردى عن طريق المصرف الإسلامي الأردني عام (1978) والبنك المركزي السوداني عام، (1999) وكانت الانطلاقة الحقيقية لألية الصكوك الإسلامية كانت في دولة ماليزيا بعد أن تم التخلي عن الملكية العامة للبلد في معظم مشروعات القطاع الصناعي والكهرباء والمياه والغاز والزراعة والخدمات والتعدين، وقد هيمنت ماليزيا على هذا بامتلاكها لما يزيد عن (60%) من إجمالي إصدارات الصكوك لعام (2012)، تليها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وقد ازداد انتعاش الصكوك بشكل كبير بعد إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعايير الشرعية للصكوك، وتعد مبادرة شركة "سابك" عام (2005) بإصدار صكوك إسلامية في السوق السعودية المحلية بقيمة (3) مليارات ريال تعد هي أكبر إصدار للصكوك على مستوى المنطقة بجانب أنها لاقت إقبلاً واسعاً من المستثمرين السعوديين عند طرحها.

كما أنه في العشرة الأعوام الأخيرة شهدت توليد الصكوك الإسلامية تطوراً كبيراً وخصوصاً في بلدان الخليج العربي، ولعل أشهر هذه الصكوك هي التي أصدرها مصرف دبي الإسلامي (13.5 بليون دولار) والذي طرح لصالح مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي [2].

2.2 خصائص الصكوك الإسلامية

ثمة خصائص عامة وكثيرة تتميز بها الصكوك الاستثمارية الإسلامية عن الصكوك الأخرى، ومن هذه الخصائص العامة للصكوك الإسلامية يمكن إبرازها في النقاط الآتية:

1. الصكوك حصة شائعة في الأصول أي أنها وثيقة تبرز حق الملكية لحاملها لحصص شائعة في أصول لها دخل سواء كانت أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها ولا تعتبر الصكوك ديناً في ذمة مصدرها لحاملها، عكس ما هو حاصل في حالة السندات التقليدية.
2. لها قيمة اسمية محددة وموضحة في نشرة الإصدار وتصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة حتى يسهل شراؤها وتداولها في الأسواق المالية.
3. يمكن تداول الصكوك ما دامت تمثل سلعة ما، أما إذا تحولت إلى دين في ذمة الغير فلا يصح تداولها، كما أن الصك لا يتجزأ في مواجهة الشركة، وفي حال امتلاك الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لا بد من الاتفاق على شخص واحد يمثلهم أمام الشركة.
4. **انتفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك) :** فلا يجوز ضمان رأس المال في الصكوك عكس ما هو موجود في السندات التقليدية التي تطبق مبدأ الضمان، فوجود مبدأ الضمان في رأس المال سيحول العملية إلى ربا وينتفي أهم مبدأ تقوم عليه الصكوك وهو مبدأ الغنم بالغرم [5].
5. **تصدر الصكوك الإسلامية وتتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعية :** إذ تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الإسلامية المتفق عليها، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها [12].
6. **استحقاق الربح وتحمل الخسارة :** إن المبدأ الذي يقوم على أساسه إصدار وتداول الصكوك الاستثمارية الإسلامية، هو ذات المبدأ الذي على أساسه تقوم كافة المشاركات في القواعد المالية الإسلامية، من تحمل الخسارة في مقابل استحقاق الربح، وهو مبدأ "الغنم بالغرم" والخراج بالضمان، ويعني ذلك أن حامل الصك يجب عليه أن يتحمل أعباء ملكيته للموجودات المتمثلة في الصك، سواء أكانت الأعباء مصاريف استثمارية أو هبوط في القيم، فالصك الاستثماري يشبه السهم.
7. **قابلية الصكوك الاستثمارية للتداول :** إن الصكوك الاستثمارية الإسلامية قابلة للتداول بطبيعة الحال، تماماً كتداول الأوراق المالية التقليدية: (الأسهم والسندات، سواء أكان التداول بيعاً أم هبة أم رهناً، ويمكن تداولها بكل الوسائل المشروعة سواء أكان بالمناولة (من يد إلى يد آخر) أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة.
8. **صدور الصكوك الاستثمارية على أساس صيغ التمويل الإسلامية :** هذه الخاصية من الخصائص التي تميز الصكوك الاستثمارية الإسلامية عن سائر الأوراق المالية التقليدية، سواء أكانت الأسهم التي تصدر بصيغة واحدة وهي المشاركة، أم السندات، وتصدر الصكوك الإسلامية وفق الضوابط الشرعية حسب كل نوع [9].

جدول (1): الفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات

الصكوك	السندات
تبادل <u>الأصول</u> بالنقد	تبادل الأوراق بالنقد
الناتج من الصكوك هو الربح من إيرادات الأصول	الربا
ملكية في الحصص التابعة من موجودات الأصول	حقوق المصدر على الدائن
التجارة: بيع الأصول	<u>التجارة</u> : بيع الدين (قروض ربوي)
استعمال الصكوك في المشروعات توافق الشرعية	استعمال رأس المال في الأمور المشروعة وغير مشروعة شرعاً

3. تصنيفات الصكوك الإسلامية وأنواعها

3.1. صكوك التمويل

3.1.1. صكوك المراجعة

تعرف على أنها (أوراق مالية متساوية القيمة تصدر لشراء سلعة ما، وتصبح لاحقاً مملوكة لحاملي الصكوك، وعليه فإن مصدر الصك المراجعة هو بائع البضاعة والمكاتبون هم مشترو البضاعة، وعائدات الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة).

3.1.1.3 صكوك الاستصناع

تعرف بأنها (مستندات ذات قيمة متساوية تصدر لاستعمال حصيلة الاكتتاب لتصنيع سلعة ما، ويصبح المنتج لمالكي الأدوات) [13].

3.1.3. صكوك السلم

عرفت المعايير الإسلامية الشرعية صكوك السلم على أنها (وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، وتعتبر صكوك السلم أداة متميزة لجذب الموارد المالية للحكومات والشركات العاملة

في القطاعات الإنتاجية (الزراعة، والصناعة، وتجارية)، فمن ثمن بيع بضاعة آجلة تستطيع لشركات أن تُمول عمليات الإنتاج، إضافة إلى أنها تلبي حاجة الشركات في تأمين الحصول على المواد الأولية وقت احتياجها بالسعر المناسب [4].

4.1.3. صكوك الإجارة

وهي الصكوك التي عرفت نمواً و رواجاً كبيراً في الأعوام الأخيرة و تعرف على أنها صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية اعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عدداً متماثلاً من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، فهذه الصكوك تمثل أعياناً معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية [5]

2.3. صكوك الاستثمار

إذ تشمل صكوك الاستثمار عدة انواع يمكن إيجازها بما يأتي:

1.2.3. صكوك المضاربة

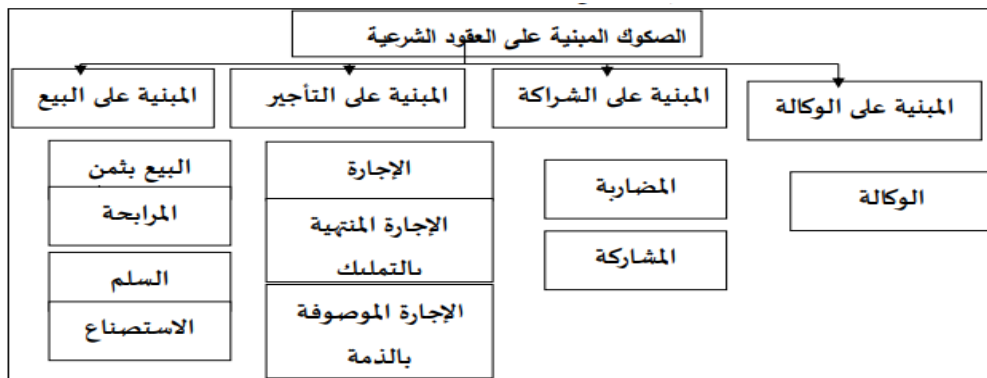
تعرف على أنها (وثائق مشاركة تمثل مشاريع أو أنشطة تدار على أساس المضاربة من خلال تعيين مضارب من الشركاء أو غيرها لإدارتها) [13]

2.2.3. صكوك الوكالة في الاستثمار

إذ تعرف صكوك الاستثمار بأنها (وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في أوعية استثمارية مختلفة، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وبدء استعمالها فيما أصدرت من أجله) [4]

3.2.3. صكوك المشاركة

إذ تعرف صكوك المشاركة على أنها (مستندات ذات قيمة متساوية التي تصدر لإنشاء مشروع أو توسيع مشروع قائم بعائدات هذه الصكوك على أساس عقد المشاركة الشرعية، وفي الوقت نفسه يجوز لمؤسسة مالية وسيطة إصدار تلك الصكوك نيابةً عن الشركة، ويشارك الراغبون في الاشتراك في هذا المشروع كشركاء، إذ يتم تحديد حصتهم في الأرباح، فضلاً عن نصيبها في الخسائر) [13]



مخطط (1): أنواع الصكوك المبنية على العقود الشرعية

4. الحاجة الاقتصادية والمالية للصكوك الإسلامية

1.4. أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصدرين والمستثمرين

1.1.4. أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصدر الأول

الصكوك الإسلامية تعد أداة حيوية في التمويل الإسلامي المعاصر، إذ تساهم في توفير وسيلة تمويل شرعية ومتوافقة مع الشريعة، وتسهم في تنمية السوق المالية الإسلامية، كما تلعب دوراً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز العدالة المالية في المجتمع.

وبهذا الخصوص يمثل المصدر الأول للصكوك هي كل من (المصارف والشركات المساهمة التابعة سواء كان القطاع الخاص أو القطاع العام أو القطاع الخيري)، وتحقق الصكوك لهذه الأطراف مجموعة من المزايا أهمها:

- الهدف الأساس الذي من أجله وجدت عملية التصكيك هو التمويل وتوفير السيولة، فقد تمتلك المؤسسة أصولاً مادية ملموسة أو لديها مشروعات، لكنها قد تظل مع ذلك غير قادرة على توفير السيولة لإدارة تلك الأصول أو تمويل المشروعات، ويوفر التصكيك أداة مثالية بهذا الخصوص، إذ يساعد على تحرير تلك الأصول وتحريكها وجعلها مدرة للدخل بعدما كانت معطلة [14]
- تساعد عمليات التصكيك على المواءمة بين مصادر التمويل واستعمالها، بما يساهم في تقليل مخاطر عدم التناسب بين آجال الموارد وآجال استعمالها.
- يزيد التصكيك من قدرة المنشآت المصدرة على توليد الأمان لتأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة، كما يساعد التصكيك على تنويع مصادر التمويل متعدد الآجال والمكملة للمصادر التقليدية، خاصة بالنسبة لتلك المنشآت التي لا تستطيع الوصول مباشرة إلى سوق الأوراق المالية.

4. تساعد عملية التصكيك الشركة المصدرة (المنشئة للمحفظة) على إعادة تدوير الأموال المستثمرة في محفظة التوريق لذات النشاط أو في أنشطة أخرى، دون الحاجة للانتظار حتى يتم تحصيل الحقوق المالية في آجالها المختلفة، إذ يؤدي التصكيك إلى تحويل أصول غير سائلة إلى سيولة يعاد تدويرها في استثمارات جديدة.
5. تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي، حيث يساعد التصكيك على تحسين ورفع القدرة والهيكل التمويلي للشركة (الجهة) المصدرة، وذلك من خلال عدم الاعتماد على التصنيف الائتماني للشركة.
6. تحسين ربحية المصارف ومراكزها المالية، بما يتيح التصكيك من استبعاد الاستثمارات التي تم توريقها (تصكيكها) من بنود الميزانية، والذي لا يحتاج إلى رأسمال مثل الالتزامات العرضية.
7. يعتبر التصكيك طريقة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف وغيرها من المؤسسات، وذلك لأن الأصل محل مخاطرة محددة، بينما مخاطر نفس الأصل أكبر إذا كان موجوداً التصكيك ضمن مكونات أصول المنشأة كلها.
8. يزيد التصكيك من قدرة المنشأة (أو المصرف) على زيادة وتوسيع نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها.
9. إنقاص حجم رأس المال اللازم للوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال، وفقاً لشروط لجنة بازل لأن التصكيك عبارة عن عمليات خارج الميزانية [11].

2.1.4 أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمستثمرين

- تتمثل أهمية الصكوك (التصكيك) من جهة نظر المستثمرين في النقاط الآتية :-
1. استثمار المال وفق صيغ التمويل الإسلامي، وهي صيغ تراعي التوازن بين أطراف التعامل، وتتجنب الظلم والغرر والربا، كما تتوجه نحو المشروعات المسؤولة اجتماعياً، والمشروعات التي تراعي الجوانب الشرعية والأخلاقية [14].
 2. يتيح التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي، وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالصك المصدرة.
 3. يتميز الصك بأنه غير مرتبط بالتصنيف الائتماني لمصدره، إذ تتمتع الصكوك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات نقدية (مالية) محددة عبر هياكل داخلية معروفة بدقة، إضافة للمساعدة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني، وهذا قد لا يتوفر للسندات التي تصدرها منشآت الأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أن البيع الفعلي للأصل من المنشأة المصدرة إلى الشركة ذات الغرض الخاص (spv) في هيكل عملية التصكيك يتضمن أن المنشأة المصدرة ليس لها الحق قانوناً في الرجوع لاستعمال التدفقات النقدية المتوقعة للأصل محل التصكيك، فالصكوك تتميز بدرجة أمان عالية، وبانخفاض مخاطرها.
 4. تدر الصكوك الإسلامية على أصحابها (حاملتها) عوائد أكبر، مقارنة بغيرها من الاستثمارات المالية الأخرى.
 5. تعتبر الصكوك بمثابة فرصاً استثمارية متنوعة قطاعياً، جغرافياً، ومن حيث الأجل للأفراد والمؤسسات والحكومات إذ تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة، فبالنسبة للمصارف الإسلامية مثلاً تلعب الصكوك الإسلامية دوراً هاماً في حل مشكلة السيولة في تلك المصارف وبأقل تكلفة، إذ أن المصارف الإسلامية لا تستطيع توظيف فائض السيولة لديها بتقديم القروض لمدة قصيرة مثلما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية، لأنه كما هو معلوم فإن القروض بفوائد لا تجوز أخذها ولا عطاء، كما لا تستطيع أيضاً توظيف الفوائض في السوق النقدية لأن أدوات هذه السوق قائمة على الفائدة المحرمة شرعاً.
 6. تقدم الصكوك قناة جيدة للمستثمرين الراغبين في استثمار فوائض أموالهم ويرغبون في الوقت ذاته أن يستردوا أموالهم بسهولة عند الحاجة إليها، لأن هذه الصكوك من المفترض أن تكون متداولة في السوق الثانوية، فعندما يحتاج المستثمر إلى أمواله المستثمرة أو جزء منها يتمكن من بيع ما يملكه من صكوك أو جزء منها، ويحصل على ثمنها الذي يمثل الأصل والربح جميعاً، أن كان المشروع حقق ربحاً طبعاً.
 7. للصكوك الإسلامية دور في إدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية، فعلى الرغم من قيام المصارف والمؤسسات المالية التقليدية بابتكار أدوات ووسائل للحد من المشاكل التي تواجهها، ومن تلك الأدوات المشتقات المالية، غير أن اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية ومخاطرها عن المصارف التقليدية يتطلب منها إيجاد أدوات للتحوط ضد تلك المخاطر تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلائم طبيعة عمل تلك المصارف، خاصة إذا علمنا أن المشتقات المالية التقليدية لا يمكن للمصارف الإسلامية التعامل بها لانطوائها على مخالفات شرعية واضحة، وعليه تكون الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات الملائمة للتحوط ضد مخاطر المصارف الإسلامية، وذلك لما تتيحه من إمكانية تنويع الاستثمارات، مما ينتج عنه تفادي التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل ما يميز استثمارات البنوك الإسلامية عالمياً المخاطر [11].
 8. توفر الصكوك الإسلامية فرصاً استثمارية متنوعة للمستثمرين، ويمكن استخدام الصكوك في تمويل مشاريع مختلفة مثل العقارات والبنية التحتية والطاقة المتجددة والصكوك الحكومية، الجدير بالذكر أن هذا التنوع يسمح بتوزيع المخاطر، وتحقيق عوائد متنوعة.
 9. تعزز التمويل الشرعي وتوفر فرص استثمارية متنوعة وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. مما يجعلها أداة مالية حيوية تدعم نمو السوق المالية الإسلامية وتلبي احتياجات المستثمرين الملتزمين بالشريعة الإسلامية.

2.4 الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية على مستوى الاقتصاد الكلي وسوق الأوراق المالية

يعد الاستثمار أحد دعائم النمو الاقتصادي بشكل عام، خاصة في البلدان النامية لما ينتج عنه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية وأنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي لصالح الاختلالات الهيكلية فيه، كما أنه بزيادة حجمه يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة، وتتميز صكوك الاستثمار الإسلامية بخصائص عدة تجعلها قابلة للوساطة المالية التي تسهم في تحقيق التنمية وتتبع الحاجة للوساطة المالية من تفاوت الأفراد على كسب المعرفة والمهارة.

إما ما يخص سوق الأوراق المالية، فيمكن إبراز الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية على مستوى سوق وسوق الأوراق المالية بما يأتي:

1. إدراج صكوك إسلامية تقوم المصارف الإسلامية وغيرها من الشركات بتقديم أدوات مالية إسلامية جديدة قائمة على أسس التمويل الإسلامي، مما يشكل أيضاً إضافة كمية ونوعية مختلفة عما هو موجود في الأسواق المالية المحلية منها والعالمية، فعمليات التصكيك إذن تؤدي إلى تطوير تشكيلية الأدوات المالية الإسلامية وبالتالي توسيع قاعدة سوق الأوراق المالية، فالصكوك الإسلامية تنمي جانب الطلب على السيولة النقدية في سوق الأوراق المالية.
2. انفتاح سوق الأوراق المالية عالمياً: فالصكوك الإسلامية تعمل على زيادة التدفقات من الاستثمارات الإسلامية، الأمر الذي ينتج عنه انفتاح سوق الأوراق المالية عالمياً، إذ تساهم في حملة الإصلاح والإعمار الذي تسعى إليه الكثير من الحكومات والمؤسسات المالية، مما يساعدها على دمج الأسواق المالية العالمية لتكون تأثيراتها فعالة [11]
3. يساهم الصكوك الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يتم توجيه رأس المال نحو مشاريع تعزز البنية التحتية وتوفر فرص عمل وتحقق تنمية اقتصادية شاملة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق العدالة المالية وتوزيع الثروة بشكل أفضل في المجتمع
4. تحقيق التوزيع العادل للثروة، إذ يعد صكوك الاستثمار الإسلامي تعد وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر، إذ تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن المشروع بنسبة عادلة [15]

5. الجدوى الاقتصادية للصكوك الإسلامية وتحديات إصدارها في العراق

1.5. الجدوى الاقتصادية للصكوك الإسلامية في العراق

يتصاعد الاهتمام باعتماد الصكوك الإسلامية كجزء من سياسة العراق الاستراتيجية، كونها بديلاً مهماً للأدوات المالية الأخرى التي تعتمد الفائدة، والتي يمكن لها أن تمول العجز الذي تعانيه الموازنة العامة الاتحادية. إذ بدأ الاهتمام بوضع التشريعات المناسبة لأجل إنجاحها في العراق، وبذل جهد إعلامي وترويجي لنشر ثقافة الاستثمار في الصكوك الإسلامية، بين المصارف والمؤسسات المالية قبل تشريع القانون، من مزايا الصكوك في تمويل المشاريع الصغيرة والكبيرة التي لا تملك جهة واحدة تمويلها على المدى الطويل، كما أنها تعد قناة استثمارية لاستيعاب الفوائض المالية في العراق التي يرغب أصحابها في توظيفها واستردادها بسهولة، كما تساهم في إدارة السيولة في حالتي العجز والفائض، فإذا كان المصرف يملك فائض سيولة استثمار ما لديه في شراء الصكوك وإذا احتاج إلى السيولة باعها بكل سهولة في السوق الثانوية أو البورصة، فضلاً عن التوزيع العادل للثروة، ذلك أنها تربط الاستثمار بالواقع والاقتصاد الحقيقي وتمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بأرباح المشروع بطريقة عادلة، إذ يتم توزيع الثروة على نطاق واسع دون أن تكون بلد بين الأغنياء، وتنوع استثمارات المحفظة وتوزيع مخاطرها، وتعني صكوك الاستثمار أنها وثيقة تصدر باسم مالكة أو حاملها بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكة في ما تمتلكه من حقوق والتزامات مالية، وأنها تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنفود ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها وهذا ما تم ذكره آنفاً.

على سبيل المثال أن الصكوك الإسلامية وبالأخص صكوك الأعيان المؤجرة تتميز بأنها أداة تمويل خارج الميزانية، إذ إن الأعيان المؤجرة تعود ملكيتها لحملة الصكوك خلال مدة الصك ويقتصر التزام حامل الصك على دفع الأجرة لحملة الصكوك وهي نفقة إرادية وعلى العكس فإنه في حالة الاقتراض لتمويل شراء بعض الأصول فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة المطلوبات لكونها نفقات رأسمالية، كما أن لهذا النوع من الصكوك مزايا زكوية وضريبية.

كما أنه بإمكان الصكوك الإسلامية يمكن أن تستقطب المستثمرين المتعاملين من خلال تقديم خدمات عالية الجودة وتوفير التمويل اللازم لهم لتنشيط عملياتهم التجارية والاستثمارية والصناعية والزراعية، إذ تقوم بتأمين السيولة الكافية والمتاحة للمستثمرين المتعاملين وهو الهدف المنشود بخلق الثقة وتحقيق الأمان، أي تحقيق تعاون فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستعملين لتلك الفوائض وعدم إلقاء المخاطرة على طرف دون الطرف الآخر عن طريق ابتكار منتجات متطورة قادرة على منافسة المنتجات التي تقدمها المصارف التقليدية على ألا تتعارض مع حكم الشريعة [6]

وفي هذا المجال ضرورة أن تكون هذه الصكوك تصدر عن المصارف الإسلامية حصراً ولا تعتمد على الصيرفة التقليدية ويمكن تداولها كالأسهم وتعد أدوات ملكية متداولة، وأن تتضمن إصدار صكوك إسلامية بملايين الدولارات، ومضمونة من الحكومة ويمكن أن تباع في الأسواق العالمية وما يرافق ذلك من جدوى اقتصادية، وتتوجه لتحفيز جميع أقسام العمل فيها وتجعلها رابحة، ويجب أن يكون لها خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتطوير أنشطتها والتوسع بالمنتجات التي تقدم إلى المواطنين على اختلافهم شركات أو أفراد [6]

مما تقدم يتضح بأن الصكوك الإسلامية لها دور مميز في تسهيل الكثير من التعاملات وتحقيق جدوى اقتصادية كبيرة، في مجال تمويل المشاريع وما شاكل ذلك.

2.5. التحديات القانونية والاقتصادية لإصدار الصكوك الإسلامية في العراق

تعاين الصناعة المالية الإسلامية من اختلاف قد يكون شاسعاً في بعض الحالات ما بين الهيئات الشرعية، وهذه الاختلافات تمنع توحيد قوانين التمويل الإسلامي بالنسبة للجهات التنظيمية والإشرافية في البلدان المقررة للنظام التمويل الإسلامي من حيث المبدأ ولهذا فإن عملية تأسيس واستكمال الإطار التشريعي للصكوك الإسلامية لا يزال يشكل عائقاً رئيساً ويمثل أهم التحديات التي تواجه نمو وتطور نظام التعامل بالصكوك الإسلامية وهو ما كان له أثر سلبي في نمو سوق الصكوك الإسلامية واضعاف الحماية القانونية لعملية التعامل بها [10]

فضلاً عن ذلك فإن من أهم التحديات التي تواجه الصكوك الإسلامية تلك المتعلقة بعدم توفر هيئات شرعية ذات مستوى عالٍ في إصدار الاحكام الشرعية مما يؤثر جداً لدى المتعاملين بهذه الصكوك حول مشروعيتها والتخوف من عدم توافقها مع احكام الشريعة الإسلامية وهذا يؤدي إلى نقص الثقة بها وبالتالي عدم الاقبال عليها [1]

إن إصدار الصكوك الإسلامية يعد من الأدوات الحديثة والمهمة في ميدان التعاملات المالية ولم تكن موجودة في العراق سابقاً وأن هذا النوع من الصكوك يحقق جدوى اقتصادية كبيرة إذ يحرك التنمية لأنها تصدر عن نشاط حقيقي وينصب على اصل «معمل، مزرعة، عقار، تجارة» علماً بأنها كثيرة قد تصل إلى (20) نوعاً من الصكوك.

والصكوك الإسلامية تعني وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه، فهي تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع استثماري معين، أو رأسمال مربحة، وفقاً لما تحدده نشرة الإصدار، وتكون قابلة للتداول لحين استحقاقها وفقاً لشروط نشرة الإصدار.

ومن المؤمل أن التجربة تتضمن إصدار صكوك إسلامية بملايين الدولارات، وهذه الصكوك مضمونة من الحكومة ويمكن أن تباع في الأسواق العالمية وما يرافق ذلك من جدوى اقتصادية، ذلك أن المصارف الإسلامية أصبحت لها آليات عمل تخدم الاقتصاد الوطني وتتوجه لتحفيز جميع أقسام العمل فيها وتجعلها رابحة، كما أصبحت لها خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتطوير أنشطتها والتوسع بالمنتجات التي تقدم الى المواطنين على اختلافهم شركات أو أفراداً.

وعليه فإن القطاع المصرفي العراقي يجب أن يمتاز برصانة في التعامل البنكي وأن يعتمد أسلوب التعامل بالمثل مع الدول الإقليمية والعالمية والمصارف، منطلقين من حجم العمل الكبير في العراق الذي يحتاج لوعاء مالي واسع، وهذا الأمر تدركه دول العالم وتنتظر الى العراق باهتمام خاص [6]

وقد أوصى البنك المركزي بضرورة اعتماد الصكوك الإسلامية كجزء من سياسة العراق الاستراتيجية، باعتبارها بديلاً مهماً للأدوات المالية الأخرى التي تعتمد الفائدة، فيما أكد أنها يمكن أن تمول العجز المالي في الموازنة العامة، مما يستدعي الإسراع في تشريع "قانون الصكوك الإسلامية في العراق". وضرورة الاهتمام بوضع التشريعات المناسبة لأجل إنجاحها في العراق، وبذل جهد إعلامي وترويجي لنشر ثقافة الاستثمار في الصكوك الإسلامية، بين المصارف والمؤسسات المالية قبل تشريع القانون

إذ أنه مما لا شك فيه أن غياب الأطر التشريعية والقانونية يؤدي الى تخوف واحجام المصارف الإسلامية من إصدار الصكوك الإسلامية لعدم وجود الضوابط القانونية لهذه العملية التمويلية وبدوره يؤدي إلى احجام المستثمرين عن الاستثمار في مجالات الصفوف الإسلامية الصكوك الإسلامية المختلفة لذا يجب توحيد الجهود من اجل توفير بيئة قانونية وتشريعية تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمستثمرين لحماية حقوق جميع الاطراف، وحتى يكون المستثمرين على العلم وشفافية بكل ما يتعلق بإصدارات الصكوك الإسلامية [10]

بالإضافة إلى ضرورة التعاون الدولي في هذا المجال وتبادل الخبرات ووجهات النظر بما يحقق الآثار الإيجابية التي تصب في تنمية وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي محلياً ودولياً والعمل على إصدار تشكيلة متنوعة من الصكوك الإسلامية وتداولها في الأسواق المالية.

مما يحدث بدوره تغييراً جوهرياً في الهيكل التمويلي للمصارف الإسلامية، من خلال إنتاج أدوات مالية متنوعة تستوعب احتياجات الأسواق المالية ومستجدات العصر مما يتطلب التجديد والابتكار من جانب المصارف الإسلامية.

بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن البنك المركزي العراقي له دور كبير في هذه العملية من خلال طرحه قانون الصكوك الإسلامية وتوفير المساعدة الفنية والعملية إلى الجهات المعنية في القطاع المصرفي الإسلامي، ومن ثم أصبح من المفيد الاطلاع على التجارب الدولية في هذا المجال لاسيما العربية منها، ذلك أنه مما لا شك أن الصيرفة الإسلامية وأدواتها المعاصرة آخذة في الازدياد يوماً بعد آخر، ويمتلك الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية أدوات وقائية تعمل وفق مقاصد الشريعة العليا القائمة على الكفاءة والعدالة والتخصيص الأمثل والنهي عن الضرر والظلم.

وعليه فإن من الضروري المحافظة على سلامة هذا الصرح المالي ومنتجاته الإسلامية وضمان ديمومته واستمراره من خلال تأطيره القانوني والشرعي والفني ضمن أسواق المال والاستثمار [6]

وتأتي أهمية هذا التشريع من أهمية الصكوك الإسلامية التي يؤمل أن تستقطب متعاملين من خلال تقديم خدمات عالية الجودة وتوفير التمويل اللازم لهم لتنشيط عملياتهم التجارية والاستثمارية والصناعية والزراعية، كما تقوم بتأمين السبولة الكافية والمتاحة للمستثمرين المتعاملين وهو الهدف المنشود بخلق الثقة وتحقيق الأمان، أي تحقيق تعاون فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض وعدم إلقاء المخاطرة على طرف دون الطرف الآخر عن طريق ابتكار منتجات متطورة قادرة على منافسة المنتجات التي تقدمها المصارف التقليدية على ألا تتعارض مع حكم الشريعة ذلك أن نقص الشفافية في بعض الإصدارات وعدم توفر البيئة القانونية لها يؤثر عليها تأثيراً سلبياً مما يجعل تداولها محصوراً بين مجموعه معينه من الأفراد لذا لا بد من الحصول على تصنيف ائتماني من شركات التصنيف الائتمانية.

بهدف التقليل من مخاطرها ووضع التشريعات القانونية الخاصة بها بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية اضافته الى ضرورة وجود سوق مالي منظم لها [7]

6. الاستنتاجات

1. تعد الصكوك الإسلامية؛ شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من المنافع والأعيان والنقود)، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه.

2. تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة حسب الصيغة الشرعية التي يقوم عليها العقد (الصك) والطبيعة العالقة التي تربط بين الأطراف المختلفة لهذا الصك، كصكوك المضاربة والمرابحة والسلم وغيرها.
3. تعد الصكوك الإسلامية قناة جيدة للمستثمرين وأصحاب الأموال لاستيعاب أموالهم الفائضة، كما أنها تعد وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية، كونها تعد وسيلة جديدة لتمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة وفق الشريعة الإسلامية.
4. تمثل الصكوك الإسلامية في العراق ذات جدوى اقتصادية كونها تمتاز بأهمية كبيرة في الاقتصاد القومي.
5. تواجه صناعة الصكوك الإسلامية في العراق مجموعة من المعوقات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية والشرعية، والتي تحد من نموها وتطورها محلياً وعالمياً، والتي من بينها (صغر حجم السوق الأولية للصكوك الإسلامية، التعقيد في الإصدار، الإشكالات الشرعية العديدة، الأطر القانونية والبيئية التنظيمية والرقابية، وغيرها من المعوقات).

7. التوصيات

1. العمل على تكثيف الجهود من قبل البنك المركزي العراقي لإصدار تلك الصكوك الإسلامية، وذلك من خلال حل المشاكل القانونية والتحديات التي يواجهها.
2. بذل جهد حكومي وأعلامي في تشجيع توظيف استعمال الصكوك الإسلامية في الاستثمارات.
3. التركيز على مجموعة من الإجراءات والتي من أبرزها (العمل على إيجاد سوق مالية إسلامية).
4. تنويع الإصدارات في الصكوك الإسلامية للرفع من قدرتها التمويلية.
5. توفير بيئة قانونية وتشريعية تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمستثمرين لحماية حقوق جميع الأطراف، وحتى يكون المستثمرين على علم وشفافية بكل ما يتعلق بإصدارات الصكوك الإسلامية)، والعمل على إنشاء أسواق مالية خاصة بالصكوك الإسلامية مما يعزز جذب رؤوس الأموال.

المصادر

- [1] أبوبكر 2021: حوات وضويفي حمزة، واقع صناعة الصكوك الإسلامية وتحد التجربة الماليزية " نموذجاً"، بحث منشور، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 6، العدد 1.
- [2] أحمد 2015: ممدوح عبدالفتاح، متطلبات إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية في بيئة الأعمال المصرية، قسم إدارة الأعمال - كلية التجارة جامعة كفر الشيخ، بحث منشور، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 1.
- [3] إسكندر، 1971، نجيب، معجم المعاني، مطبعة الزمان، بغداد.
- [4] بازينة 2018: عيسى يوسف ومنى حسن اسميو، الصكوك الإسلامية، التجارب والممارسات الدولية، بحث منشور، جامعة المرقب- ليبيا.
- [5] تبيري 2015: يوسف، الصكوك الإسلامية مخاطرها وآليات معالجتها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 2.
- [6] جريدة الصباح، الصكوك الإسلامية بديل للأدوات المالية، 2024.
- [7] الدماغ، 2009، زياد، دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي، مؤتمر فوائين الأوقاف وإدارتها، الجامعة العالمية، ماليزيا.
- [8] زعتري 2011، علاء الدين، الصكوك الإسلامية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية، بحث غير منشور، المملكة الأردنية الهاشمية.
- [9] سمحان 2023: حسين محمد وموسى عمر مبارك، الخصائص العامة للصكوك الاستثمارية الإسلامية الخصائص العامة للصكوك الإسلامية،
- [10] عبد الله 2022: عيجولي وعيجولي خالد، معوقات الصكوك الإسلامية وسبل نجاحها، بحث منشور، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 1.
- [11] العشماوي بدون سنة: شكري رجب، الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية، الدائرة المالية- حكومة دبي، بحث غير منشور.
- [12] عمارة 2011: نوال بن، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين، جامعة ورقلة - الجزائر، بحث منشور، مجلة الباحث، العدد 9.
- [13] فياض 2021: اسراء كاطع، دور الصكوك الإسلامية في تنمية الاقتصاد المحلي دراسة وصفية، بحث منشور، جامعة واسط.
- [14] قندوز 2022: عبدالكريم أحمد، الصكوك: اطار النظري والتطبيقي، بحث منشور، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 14.
- [15] مصطفى 2017، العربي وحمو سعاد، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد ماليزيا أنموذجاً، بحث منشور، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1.
- [16] الانصاري، 2011، زكريا محمد، الدرر السنينة، دار ابن حزم، بيروت.
- [17] Hossain May (2013): Muhammad Mostofa, Sukuk Transactions and their Shariah Rulings.



Journal of Administration & Economics

**Mustansiriyah
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

Investing in Islamic Sukuks: Economic Feasibility and Challenges of Issuance in Iraq

Wahida Jabr Khalaf

Dep of Economics- College of Management and Economics- Mustansiriyah University –Iraq.

Email: dr_waheda@Uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: \ <https://orcid.org/0000-0003-1947-7661>

Ali Hadi Hamid Al-Kanaani

Dep of Economics- College of Management and Economics- Mustansiriyah University –Iraq.

Email: kutiraq083@gmail.com , ORCID ID: \ <https://orcid.org/>

Article Information

Article History:

Received: 26 / 3 / 2024

Accepted : 12 / 6 / 2024

Available Online: 25 / 7 / 2024

Page no : 176 – 184

Keywords:

Islamic banking industry , Islamic sukuk , classifications of Islamic sukuk , legal challenges for issuing Islamic sukuk in Iraq .

Correspondence:

Researcher name:

Wahida Jabr Khalaf

Email: -

dr_waheda@Uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The Islamic banking industry has witnessed rapid development and acceptance that has transcended the geographical borders of Islamic countries to developed Western countries such as Britain and France, especially after the global financial crisis 2008. Islamic banking has emerged as a real alternative to conventional banking, especially with regard to the management and issuance of sukuk, given that these sukuk are the fastest-growing and most developed tool. In the Islamic finance market Therefore, the research seeks to identify the nature of Islamic sukuk, their types, and their role in developing the economy. It also sheds light on the most important legal challenges facing the Islamic sukuk industry in Iraq, as these sukuk are considered one of the most important Islamic financial instruments that it is hoped will significantly impact the development process through... Involving various economic actors, including individuals, institutions, banks, and others, in these projects by participating in the purchase of these instruments. This tool, compatible with Islamic Sharia, can also clearly impact Islamic banking in Iraq. His study concluded that Islamic Sukuk are economically feasible in Iraq. Several factors affect the issuance of these Sukuk, most notably the legal frameworks, the regulatory and supervisory environment, Sharia requirements, and others.